ثامناً – الأصول غير المادية

٣٥٥ – يتناول الفصل الثامن أصول المكتب الإحصائي التي بخلاف الموظفين، المتمثلة في قوانينه وسياساته وتقاليده، ومنزلته، ومصداقيته في أعين الجمهور. كما يتناول هذا الفصل سياسات المكتب وسجلاته وأُطر عمله ومسمياته.

ألف – خاتم الجودة

٣٥٦ – لا بد أن تختم الوكالة الإحصائية ما تفعله بخاتم جودتها. ولكي يحدث هذا، لا بد من الاعتراف بهذا الخاتم (انظر الفرع ألف – ٣ من الفصل الثاني). وهذا الحال مشابه للحال الذي يواجهه من ينتج مُنتَجاً قابلاً للتسويق ويود أن يميِّز مُنتَجَه عن المنتجات المنافسة بحيث يسهل التعرف عليه فوراً، بافتراض أن التعرف الفوري مرتبط بسلامة الصنع وحسن الصيانة والمتانة. والفارق بين الحالتين أن الوكالات الإحصائية تُعدّ، باستثناءات قليلة، محتَكِرة لإنتاج الأرقام، وأن الأرقام (التجميعات العامة على الأقل) مُيسَّرة للجمهور مجاناً؛ وأن عملية الإنتاج الإحصائي هي عملية تعجز غالبية المستعملين عن تكرارها.

٣٥٧ – رصيد الوكالة الإحصائية في السوق هو الاعتراف باسمها وطيب السمعة المقتَرِن باسمها. ولذلك، لا بد أن تبدو الوكالة في أعين الناس باعتبارها حائزة للمبررات القانونية التي تخوِّلها اقتحام خصوصية الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وخلافها، وللنزاهة التي تحول دون إفشائها في أي ظرف من الظروف للمعلومات الانفرادية التي تجمعها في أثناء الاضطلاع بأنشطتها؛ وللاختصاص الذي يكفل لها استعمال تلك المعلومات لاستخلاص أفضل التقديرات الممكنة للقياسات التجميعية؛ وللإحساس بالمسؤولية الذي يكفل أن تكون تلك القياسات مفيدة للحكومة وللجمهور عموماً. وهذه الخصائص تنبع من الاعتداد بالنفس ومن احترام صورة الوكالة ووجود قدر من الاختصاص القانوني يكفي لعمل الوكالة أن يكون في الحدود القانونية تماماً.

٣٥٨ – عند إدارة شؤون الوكالة الإحصائية، لا بد أن نستهدف شيوع هذا الموقف في صفوف موظفيها. بل إن الوكالات الكبرى قد تود، حرصاً منها على الحفاظ على صورتها الجماهيرية، أن تنشئ إدارة مخصصة للاتصال بوسائط الإعلام واستعراض تقارير تلك الوسائط.

باء – قوة القانون

٣٥٩ – إن وجود الصورة الطيبة ضروري للوكالة الإحصائية كي تؤدي وظائفها، ولكنه غير كافٍ في حد ذاته. ففي معظم الأحيان تطالب الوكالة الإحصائية، ليس مرة واحدة فقط بل على نحو مستمر، بأن يتسامح المجيبون في انتهاكها لخصوصيتهم وبأن يستجيبوا لطلباتها الخاصة بتقديم المعلومات. وعندما تريد وكالات خاصة (من قبيل الوكالات القائمة بالتسويق) التمتع بنفس الإمكانية فإنها تدفع الثمن أو تقدِّم أية مكافأة أخرى مقابل تعاون المجيبين، ويكون هذا التعاون عادة في مستوى أقل مما تعتبره الوكالات الإحصائية مقبولاً. ولكي تقدِّم الوكالات الحكومية تفسيراً لدواعي التماسها للمعلومات، فإنها تحتج عادة بكفاءة أداء الحكومة والمجتمع، ولكن هذا يفترض مسبَّقاً وجود أساس قانوني.

٣٦٠ – ينبغي أن يحدِّد القانون بوضوح دواعي اقتضاء فئات معيَّنة من المعلومات، ونوع الضمانات التي تقدمها الوكالات الإحصائية بشأن الطريقة التي تحمي بها السجلات الإفرادية، ونوع العقوبات التي قد تُفرَض على المجيبين الذين لا يقدمون المعلومات الصادقة في الوقت المناسب (انظر الفصل الثاني عشر للاطلاع على بحث أوفى لنوع الحماية الذي يقدَّم عادة للمجيبين).

٣٦١ – على النحو المبيَّن أعلاه، فإن الوكالة الإحصائية يلزمها أن تضمن أن لديها كلاً من الأساس القانوني السليم والصورة الطيبة، لدى المجيبين والمستعملين على السواء.

جيم – السياسات

٣٦٢ – قد تحتاج الوكالة الإحصائية إلى النظر في عدد من المسائل المتعلقة باستعمال أصولها: مثال ذلك: من الذي يجيب في الوكالة الإحصائية على مكالمة هاتفية واردة من مكتب رئيس الوزراء؟ ومن المسؤول عن الالتقاء بالصحافة يوم إعلان الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك؟ وهل ينبغي السماح لأكاديمي يُجري بحثاً داخل الوكالة بأن يطلع على البيانات الجزئية، شريطة أن تكون مُغفلة؟

٣٦٣ – بينما يكثر طرح تساؤلات من هذا القبيل، لا تلقى هذه التساؤلات على الدوام إجابات متسقة أو قد تلقى إجابات متسقة تصدر بحكم العادة وليس بحكم وجود سياسة فعلية بأية حال. ولكن في بعض الأحيان دُوِّنت الممارسات والتقاليد المختلفة وجُمعت في دليل واحد للسياسة العامة. ولهذا الإجراء في العادة هدفان، هما تقديم ممارسات قياسية مما يزيد من درجة الاتساق؛ والقيام في أثناء ذلك ببحث مدى صواب هذه الممارسات وسلامتها.

٣٦٤ – صون هذه السياسات وتوعية الموظفين بوجودها وضمان الامتثال لها كلها أمور تمثِّل مهمة كريهة تؤدي في العادة

المربع ١٢ – منافع السياسات المدوَّنة

إن لوجود مدوَّنة السياسات عدة آثار مفيدة. ففي حالات وجود معدل دوران عالٍ للموظفين، قد تكون الوكالة الإحصائية موضع ضغط مستمر من قِبَل المنظمات الخارجية التي تريد تنازلات خاصة، من قبيل الإعفاء من رسوم الخدمات، أو الاطلاع مبكراً على المعلومات الإحصائية الجديدة، أو الاطلاع على مواد تعتَبَر سرِّية في الظروف العادية. وإذا لم توجد وثائق مناسبة يُستَنَد إليها في رفض مثل هذه الطلبات وكانت هناك سابقة ردود فعل غير متسقة ستضعف مقاومة المؤسسة عموماً إزاء الطلبات غير المناسبة. وعلاوة على ذلك، فإن عدم الارتياح الذي يصاحب الظهور بمظهر سلبي يقل كثيراً إذا استطاعت الوكالة أن تظهر أنها قد استعرضت حالة معيَّنة واتخذت قرارها بشأن أسلوب للعمل واتخذت بشأن المسألة موقفاً حازماً، بضمانها إلمام كافة موظفيها بالمبادئ التوجيهية الموصى بها. بل إن موقف الوكالة قد يتعزز أكثر من ذلك إذا أمكنها أن تظهر أن الأمر لا يقتصر على التمسك بالسياسة المعلنة بل إنه أيضاً أمر توصلت بشأنه الوكالات الأخرى في شتى أنحاء العالم إلى استنتاجات مماثلة. وأخيراً، فإن الصورة الجماهيرية للوكالة تتعزز كثيراً إذا استطاع المتحدث باسمها أن يبيِّن أن هناك سياسات مكتوبة تتناول المسألة المعيَّنة التي ثار بشأنها الجدال.

إلى قيام علاقة شديدة البرودة بين القائم بها (إذا كان هناك من يقوم بها) وسائر العاملين في المنظمة. إلاّ أنه في حالة عدم إنفاذ السياسات تلجأ فرادى الوكالات إلى العادات القديمة، مما يضعف أية إمكانية للاستمرار أو الاتساق. ويترتب على ذلك أن هذه المسؤولية ينبغي أن تُسند إلى مسؤول موثوق به، يناقِش الأمر مع كبار الموظفين بعد فواصل زمنية مناسبة لكي يتسنى لهم مواكبة مجريات الأمور في الوكالة وضمان تنقيح السياسات عند الضرورة.

٣٦٥ – لما كانت المصالح والشواغل تتطور بصورة لا يمكن التنبؤ بها، فإن من الضروري أن تحفظ الوكالة الإحصائية مخزوناً من المعلومات المتاحة بشأن طائفة كبيرة من المواضيع. ويُفضَّل إلى حدٍ بعيد أن تكفل الوكالة ترابط المعلومات، وأن تكفل، عندما تشمل تلك المعلومات خصائص مختلفة لما يُفتَرَض نظرياً أنه نفس المجتمع الإحصائي، أن يكون ذلك المجتمع مُحدَّداً ومُقاساً بنفس الطريقة. وعلى سبيل المثال، فإن تحليل صافي تكوين شركات الأعمال مع إدراك أن إحصاءات الصناعة تنطبق على نفس المجتمع الإحصائي أفضل كثيراً من إجراء تعديلات مؤقتة لنطاق مختلف. فبينما تتبدد الجهود في الحالة الأخيرة ونحن نحاول شرح ما تظهره البيانات أو ما لا تظهره برغم التغايرات الإحصائية، قد يمضي التحليل في الحالة الأولى دون جهود أو عراقيل. إلاّ أنه ينبغي ألاّ يغيب عن الأذهان أن تصميم وصيانة الأدوات الخاصة اللازمة لهذا النوع من التكامل يشكلان على الرغم من ذلك عنصراً آخر من عناصر عملية الإنتاج الإحصائي، له مجموعته الخاصة من التأثيرات التنظيمية. وتعرض الفروع الواردة أدناه طائفة من الأدوات تُستخدَم كأدوات للتكامل. وهذا يعني أنها تحقق تكامل المعلومات وتكامل وظائف الوكالة نفسها أو تحقق أيًّا من تكامل المعلومات أو تكامل وظائف الوكالة.

دال – السجلات

٣٦٦ – يُفرِد دليل ١٩٨٠ (الفصل الثالث عشر) فرعاً خاصاً للسجلات، مع التشديد بوجه خاص على سجلات شركات الأعمال، ولكن المعلومات المتعلقة بالموقع المناسب لهذه السجلات في تنظيم الوكالة الإحصائية تُعتَبَر محدودة.

٣٦٧ – ليس من العسير أن نستكشف أسباب ذلك: ففي بعض الأحيان كان إدخال سجلات شركات الأعمال في عملية الإنتاج بدعة جديدة. وقد أمكن تحقيق ذلك بفضل مجموعتين من الظروف تمثلتا فيما يلي: (أ) حصول بعض الوكالات الإحصائية على إمكانية الوصول إلى مخزون معلومات إدارية محوسَب (في هذه الحالة كانت المعلومات مُستمَدةً من السجلات الضريبية)؛ (ب) اكتشفت الوكالات الإحصائية أن الحاسوب يمكن استعماله لإنجاز أعمال تجهيز ضخمة أخرى بخلاف إحصاءات التجارة الدولية أو تعداد السكان، وإلى حدٍ كبير حدث ذلك نتيجة لإدخال تقنيات قواعد البيانات.

٣٦٨ – اليوم، شاعت الفكرة القائلة بأنه لا بد أن يكون لدى الوكالة الإحصائية سجل لشركات الأعمال، وسجل لعناوين الأسر المعيشية، وفهرس برموز الأماكن، بل ويمكن أن يكون لديها عدد من السجلات المتخصصة (من قبيل سجل المزارع أو سجل السفن العابرة للمحيطات). ولذلك، لا يلزم بيان محتويات السجلات التي من هذا القبيل أو دواعي الحاجة إليها. إلاّ أنه من الضروري أن ننظر في كيفية إدارتها وأين ينبغي أن يكون موضعها في الوكالة.

٣٦٩ – هناك وجهات نظر مختلفة في هذا الصدد. وإحداها تقول إن سجل شركات الأعمال ينبغي أن يكون في الشعبة الموجودة في الوكالة والمكلَّفة بالإحصاء الاقتصادي وأن سجل عناوين الأسر المعيشية ينبغي أن يوجد في جزء الوكالة المُكلَّف بالإحصاء الاجتماعي. ووفقاً لهذه النظرية، ينبغي أن يدير السجلات المتخصصة من يستفيدون منها أكثر من غيرهم (مثال ذلك أن يوجد سجل المزارع لدى الإحصاء الزراعي، وسجل السفن لدى إحصاء النقل البحري والتجارة الخارجية). وهناك رأي آخر يرى وضع السجلات لدى وحدة مركزية داخل الوكالة الإحصائية، حيث يمكن تبيُّن أن وجودها يحقق مصلحة الوكالة بأسرها. ولكل من الطريقتين ميزاتها وعيوبها، وينبغي أن نعرف تلك الميزات والعيوب مقدماً.

٣٧٠ - لنفترض جدلاً أن الشعبة المكلَّفة بإحصاءات شركات الأعمال أو الإحصاء الاقتصادي تتألف من عشر وحدات، كل منها مكلَّف بصناعة (من قبيل الصناعة التحويلية، أو التعدين، أو التشييد، أو الخدمات الاقتصادية) أو بنوع من الإنفاق (من قبيل نفقات التصدير، أو تكوين رأس المال، أو الاستهلاك). وإلى حد كبير، يتوقف القرار المتعلق بوضع السجل في صميم قلب المنظمة باعتباره أصلاً من أصولها أو في شعبة الإحصاء الاقتصادي على الثقافة التنظيمية، ولذلك فإنه يخرج عن نطاق بحث هذا المنشور. إلاّ أننا إذا أردنا استعمال السجل كأداة تكاملية يصبح من المهم مراعاة ما يلي:

- وجوب وضع السجلات في وحدة خدمات؛
- ليس من حق أي منظمة مستعمِلَة وحيدة أن تُعدِّل محتويات السجل؛
- الجهة الوديعة للسجل هي المسؤولة في نهاية المطاف عن سلامته، وعن مهام التصنيف، وعن تعريف الوحدة الإحصائية.

٣٧١ - عندما تُعتَبَر السجلات أصولاً مملوكة للوكالة بأسرها، يُفضل عادة أن يعتمد كل وديع لأي من هذه السجلات على مجلس داخلي، لا على مجرد الجهات التي تعلوه في التدرج الهرمي. وينبغي أن يشمل تكوين المجلس كلاً من المنظمات القائمة بالتزويد (أي المنظمات المسؤولة عن احتياز واستعمال المعلومات الضريبية ومعلومات الضمان الاجتماعي) والمنظمات المستعمِلَة (كافة المنظمات التي تستند مسوحها إلى ملفات الوكالة القائمة على السجلات).

هاء - نظام الحسابات القومية

"يمثل [نظام] الحسابات والموازين القومية [مجموعة متكاملة] من المفاهيم والتصنيفات القياسية المنطبقة على أهم البيانات الكبرى للإحصاء الاقتصادي التي تتسم بأن كافة مفاهيمها تترابط في نطاق نظام للعلاقات التعريفية .... وتمثل تلك الحسابات والموازين إطاراً مفيداً لإعداد الإحصائيات، الأمر الذي ييسِّر التعرُّف على الفجوات وتحديد الأولويات من منظور كَمّي .... وإنها لميزة كبرى أن تُعد هذه الأُطر التكاملية في المكتب الإحصائي المركزي التابع لجهاز إحصائي وطني مركزي أو في هيئة التنسيق التابعة لجهاز إحصائي لا مركزي .... وينبغي أن يُسنَد إلى الوحدات المسؤولة عن إعداد الحسابات والموازين القومية والأُطر التكاملية المماثلة واجب شديد الأهمية فيما يختص بتحسين البيانات وتكاملها [٧٥]".

٣٧٢ - لقد بات الدور المركزي للحسابات القومية أشد أهمية في الوكالات الإحصائية المعاصرة، كما بات استعمالها في تحديد نقاط الضعف والثغرات الموجودة في الإحصاءات الأساسية أكثر وضوحاً بعد نشر طبعة ١٩٩٣ من النظام [٧٦]. وليست هناك أداة تكاملية أخرى للإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية تحظى بمثل هذا القبول الواسع النطاق وبمثل هذه القوة.

٣٧٣ - تقتضي إدارة الحسابات القومية مهارات متخصصة وإقامة أوثق الصلات مع المستعملين الرئيسيين. وعلاوة على ذلك، يتجاوز دور الحسابات الاقتصادية إنتاج البيانات المتعلقة بحالة الاقتصاد في فواصل زمنية منتظمة. وثمة جزء لا يتجزأ من مهمة تقدير التجميعات العامة للاقتصاد الكلي يتمثل في مهمة تتصل بذلك، هي مهمة جرد المخزون وتنظيم الإحصاءات الاقتصادية الأساسية المناظرة. وبالنسبة إلى الحالات التي تنفرد فيها وكالة متخصصة بالمسؤولية عن الحسابات القومية - مثل إدارة الأبحاث بالمصرف المركزي - تكون تلك الوكالة صاحبة الدور المركزي في توجيه النظام الإحصائي.

٣٧٤ - في بعض النماذج التنظيمية تكون الوحدة المسؤولة عن إعداد الحسابات القومية منفصلة عن نظيرتها المكلَّفة بالإحصاءات الاقتصادية الأساسية. وفي هذه الحالة، عندما يكون الموظفون مسؤولين أمام رؤساء مختلفين يصعب كثيراً تحديد الفجوات وتبيُّن نقاط الضعف وممارسة القيادة بصفة عامة.

واو - استعراض الاستبيانات ومراقبتها مركزياً

"إن استعراض الاستبيانات ومراقبتها مركزياً أمر ضروري للتكامل. وينبغي، كقاعدة، أن تكون الشُعب المواضيعية بالوكالة الإحصائية مسؤولة عن محتويات الاستبيانات وأن تعمل بالتعاون مع الوحدات الوظيفية، لا سيما الوحدات المسؤولة عن المنهجية وتصميم المسوح وتجهيز البيانات .... وقبل استعمال أي استبيان، ينبغي أن تكفل سلطة مركزية تلبية متطلبات معيَّنة فيما يختص بالتكامل، وتجهيز البيانات بكفاءة، ومتطلبات المراجعة، والالتزامات تجاه مقدمي البيانات. ولا بد، قبل أي شيء آخر، أن يتقرر أن المفاهيم والتصنيفات المستعملة تطابق المعايير المقررة لكي يتيسَّر التكامل [٧٧]".

٣٧٥ - إن هذه العبارات لا تزال تعبِّر عن الحقيقة مثلما كانت تعبِّر عنها عندما كُتِبت لأول مرة. وعلاوة على ذلك، ينبغي، ضماناً لتيسير التكامل، أن تكفل الوكالة الإحصائية صياغة الاستبيانات بلغة يسهل على المجيبين فهمها، وتقلل بالتالي إلى أدنى حدٍ ممكن أخطاء الاستجابة. ويمكن في الوكالات الكبيرة إنشاء وحدة متخصصة تمثل خدمة على صعيد الوكالة، وتكرِّس كل جهودها للبحوث المعرفية وإعداد الاستبيانات بكفاءة. وعلاوة على ذلك، فإن الوحدة المخصصة لهذه المسائل تكون هي الأنسب لإجراء دراسات بشأن التوزيع العادل لعبء الاستجابة.

زاي - المسميات والتصنيفات

"ما لم تكن المفاهيم والتصنيفات المطبَّقة على عدة مجالات إحصائية مواضيعية موحَّدة في إطار نظام منطقي مترابط لا يمكن تنظيم البيانات الإحصائية بطريقة تلبي احتياج المستعملين إلى البيانات المجمَّعة أو المعلومات المتوافقة المستمَدة من ميادين مختلفة

.... وتلزم التعاريف القياسية لمختلف المواضيع، التي من قبيل سكان الحضر، والأمية، والأجور المقبوضة، والصناعة، والحيازات الزراعية، وما إلى ذلك .... والاستعمال العام للتعاريف القياسية أساسي لتوافق مختلف البيانات التي تشير إلى نفس الموضوع .... وينبغي فيما يختص بالمعايير التي يراد لها أن تحظى بالقبول العام أن تصاغ بالتشاور مع الأخصائيين في كل ميدان بعينه. واللجان الفنية هي أنسب أداة لهذا العمل. .... وينبغي أن يُعهَد بمسؤولية التنفيذ إلى رؤساء الشُعَب المواضيعية؛ إلاّ أنه لا بد من وجود وحدة مركزية منفصلة تراقب التنفيذ .... ويقتضي توحيد التنفيذ واستيفاء مختلف التصنيفات والحفاظ على الترابط بينها استمرار الاهتمام والتفاوض مع مقدمي البيانات ومستعمليها. ولهذا الأمر أهميته الشديدة في البلدان التي تشهد تغييرات سريعة وتنمية اقتصادية سريعة [٧٨]".

٣٧٦- ولا تزال العناصر التنظيمية المحدَّدة في طبعة الدليل الصادرة عام ١٩٨٠ لازمة اليوم للتنسيق الفعَّال. وهي تتألف من وحدة مركزية مكلفة بمهمة وضع المعايير ومراقبة تنفيذها لضمان التماسك داخل النظام؛ ولجنة فنية تزيل الصعوبات وأوجه الغموض المعرقلة للتنفيذ؛ وآلية تفاوض تكفل فهم مستعملي البيانات ومورِّديها للمعيار فهماً كاملاً. وعلى ضوء الخبرة المعاصرة، يتطلب اشتراط القابلية للمقارنة على الصعيد الدولي مزيداً من الاهتمام. إذ أن الاتحادات السياسية، والاتحادات الجمركية، ومناطق التجارة الحرة، والطابع العالمي للاستثمار الخارجي تتطلب كلها التعبير عن البيانات الإحصائية (لا سيما البيانات الإحصائية الاجتماعية - الاقتصادية) بنفس اللغة. وينبغي أن نعتبر عدم استعمال معايير قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي عيباً في تنظيم الجهاز الإحصائي. وبالمثل، فإن العناصر التنظيمية اللازمة لإحداث تنسيق فعَّال للتصنيفات والمسميات والمفاهيم ينبغي أن تشمل شعبة تُكَلَّف بضمان قابلية ما يُعتَمد على الصعيد الوطني للمقارنة بما تعتمده البلدان الأخرى.

حاء - الشؤون المالية

٣٧٧- من الواضح أنه تلزم وحدة مكلَّفة بالشؤون المالية لكي يسير العمل على النحو الواجب في الوكالة الإحصائية. ولا ينبغي إقامتها لكي تكون مسؤولة فحسب عن مسك الدفاتر، بل لكي تكون أيضاً وحدة تحليلية (تلزم المشورة المالية للإدارة العليا مرات عديدة على مدار السنة) ووحدة قانونية (ينبغي أن تكون بالمؤسسة جهة تشريعية قادرة على تحديد مدى مقبولية النفقات) [٧٩].

٣٧٨- للوحدة الإدارية المسؤولة عن الشؤون المالية وظيفة طبيعية تتمثل في الإمساك بدفتر قيد تُقيِّد فيه المقبوضات والمصروفات، سواء كانت في صورة نقدية أو ائتمان. ويجري تسجيل المعاملات وشرحها حسبما ما يقضي به التشريع المحلي، وبطريقة من شأنها أن تحظى النتائج برضا الأجهزة الحكومية المختصة بمراجعة الحسابات عندما تقوم بالتفتيش.

٣٧٩- ثمة وظيفة واضحة لرئيس وحدة الشؤون المالية، تتمثل في تقديم توصيات بشأن المصروفات التي صدرت بها تكليفات قانونية. وإضافة إلى ذلك، يكون مدير الشؤون المالية هو المصدر الأهم لتقديم المشورة فيما يختص بالمصروفات المقتَرحة التي، وإن بدت معقولة، قد لا تفي بكل الاشتراطات القانونية.

٣٨٠- تواجِه الوكالات الإحصائية في العادة حالات يتعيَّن فيها، نظراً لعدم التبصُّر المالي الكافي، تقليل الإنفاق قبل الأوان، بصرف النظر عن آثار هذه الاقتطاعات المباغتة. وهذا هو الحال عموماً عندما يدرك رئيس الإدارة المالية، قبيل نهاية استعراض مالي، أنه لن يكون من الممكن تلبية التزامات معيَّنة دون الإقدام فوراً على تضحية ما.

٣٨١- في بعض الأحيان أيضاً يجد القائمون على إدارة الشؤون المالية أن الوكالة لا يزال بحوزتها في نهاية الاستعراض المالي قدر كبير من مواردها. وفي مثل هذه الحالة، قد يبحث المرء دون روية عن طريقة لإنفاق تلك الموارد، كي لا يثير الشكوك. إلاّ أن الإنفاق العشوائي يمكن أن يكون أكثر ضرراً من التدابير المتعجلة التي تستهدف تقليل الإنفاق، مما يؤدي إلى قرارات إدارية سيئة وإلى إهدار المال العام.

٣٨٢- يترتب على ذلك أن يحتاج كبير الإحصائيين إلى إشعار مبكر بالفجوات المتوقعة بين النفقات والموارد ما لم تتخذ تدابير مبكرة فعلاً بالاستناد إلى تحذير سليم. ولتلبية ذلك الاحتياج، يجب أن تتوافر لوحدة الإدارة المالية قاعدة معلومات وقدرة تحليلية لازمة لتوفير مثل هذا الإشعار.

٣٨٣- مهما كان صِغر حجم الوكالة، فإن تنظيم قاعدة المعلومات اللازمة لتوفير التقديرات الموثوقة يقتضي المعاونة من قِبَل كل من يتحملون المسؤوليات الإدارية. ولذلك، ينبغي أن تشيع في الوكالة عادة الاشتراك في التنبؤ المالي وفي تقدير الأفكار التقريبية العملية المتعلقة بالإنفاق. وقد لوحظ في عدد من المكاتب أن نوعية الإدارة المالية تتحسن كثيراً بتفويض المسؤولية وأيلولة المساءلة.

استنتاجات

تعتمد الوكالة الإحصائية على عدد من الأصول الإنتاجية، بعضها غير مادي يتمثل في التصنيفات، وقوائم الأسماء والعناوين، والمنهجيات، والسياسات التي تحدد الإجراء السليم. والمستهدف من بعض الأصول، التي من قبيل الحواسيب، هو تحقيق الكفاءة لعمليات الوكالة، بينما أنشئ البعض الآخر لتعزيز تكامل منتجات الوكالة التي من قبيل الحسابات القومية وقواعد البيانات الأخرى. إلاّ أن أهم أصول الوكالة الإحصائية هي الناس الذين يعملون بها وما يمثلونه من قاعدة معرفية.

ومن المهم الإبقاء على كافة أصول الوكالة في أفضل حالة ممكنة. ولذلك، قد يكون النجاح في إدارة الموارد البشرية أهم عامل في أداء أي وكالة إحصائية. إلاّ أن الأصول المادية وغير المادية الأخرى تحتاج هي الأخرى إلى صيانة مستمرة على كل من الصعيد النظري والصعيد التقني والصعيد التنفيذي، وتحتاج إلى الاستبدال عندما يحين الأوان. ولتحقيق ذلك، تلزم الإدارة السليمة والتنظيم الفعَّال، فضلاً عن الاحتياطات، المالية والفكرية، اللازمة لتجديد الأصول عندما تتطلب حالتها ذلك.

الحواشي

٧٥ 1980 *Handbook*, p. 68.

٧٦ Commission of the European Communities, International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations and World Bank, *System of National Accounts 1993* (United Nations publication, Sales No. E.94.XVII.4).

٧٧ 1980 *Handbook*, p. 67.

٧٨ المرجع نفسه، pp.67-68.

٧٩ في عدد من البلدان لا يوجد خيار في هذه المسألة. إذ أن قانون الخدمة العامة بكل من تلك البلدان يتطلب وجود وحدة من هذا القبيل ويُسند إليها مهاماً مالية وقانونية معيّنة.